جـامـعـة الـوادي
Université d'El Oued
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculté de Droit et de Sciences Politiques

رقابة القاضي الإداري على أعمال الضبط الإداري في الإدارة المحلية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تنظيم إداري

إعداد الطالب (ة) :
شهرزاد مناصر

تحت إشراف الدكتور:
غوثي مكامشة

لجنة المناقشة

1- الدكتور غوثي مكامشة ..... مشرفا
2- الدكتور بدر الدين شبل..... رئيسا
3- الدكتور خلف فاروق..... مناقشا
4- الدكتورة آمنة سلطاني..... مدعوا
5- الأستاذ مراد شربي ..... عضوا

السنة الجامعية 2014/2013

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: الرقابة على مشروعية قرارات الضبط الإداري المحلية	06
المبحث الأول: رقابة الإلغاء على قرارات الضبط الإداري المحلية	08
المطلب الأول: الرقابة على المشروعية الخارجية لقرارات الضبط الإداري	09
الفرع الأول: الرقابة على الاختصاص	09
أولا: مصادر اختصاص هيئات الضبط الإداري المحلي	10
ثانيا: صور عيب عدم الاختصاص	11
ثالثا: إمكانية تصحيح القرار الضبطي المعيب بعدم لاختصاص	17
الفرع الثاني: الرقابة على الشكل والإجراءات	17
أولا: شكليات القرار الضبطي وما يترتب عنها	18
ثانيا: الآثار المترتبة على عيب الشكل	22
ثالثا: تغطية عيب الشكل والإجراءات	24
المطلب الثاني: رقابة المشروعية الداخلية لقرار الضبط الإداري	26
الفرع الأول: عيب مخالفة القانون	26
أولا: المقصود بالقانون الذي لا يجب على قرار الضبط الإداري مخالفته	27
ثانيا: صور عيب مخالفة القانون	29
الفرع الثاني: عيب السبب	31
أولا: الرقابة على الوقائع المادية وعلى التكييف القانوني لها في ركن السبب في قرارات الضبط الإداري	32
ثانيا: الرقابة على تقدير وملاءمة سبب القرار الضبطي	34
الفرع الثالث: عيب الانحراف بالسلطة	35
أولا: صور الانحراف بالسلطة	36
ثانيا: إثبات عيب الانحراف بالسلطة	41

المبحث الثاني: القيود الواردة على رقابة قرارات الضبط الإداري	42
المطلب الأول: أثر الظروف الاستثنائية على الرقابة القضائية لقرارات الضبط	43
الفرع الأول: مفهوم نظرية الظروف الاستثنائية	44
أولا: نظرية الظروف الاستثنائية	44
ثانيا: تحديد الظروف الاستثنائية	45
ثالثا: شروط تطبيق نظرية الشروط الاستثنائية	46
الفرع الثاني: شرعية القرارات الإدارية في الظروف الاستثنائية	49
أولا: العيوب التي يجوز التجاوز عنها	49
ثانيا: العيوب التي لا يمكن التجاوز عنها	52
المطلب الثاني: أثر السلطة بين التقييد والتقدير على قرارات الضبط الإداري	53
الفرع الأول: الرقابة على قرارات الضبط الإداري في حال السلطة المقيدة	54
أولا: تعريف السلطة المقيدة	54
ثانيا: الرقابة على شرعية القرارات الإدارية في حال السلطة المقيدة	55
الفرع الثاني: الرقابة على قرارات الضبط الإداري في حال السلطة التقديرية	60
أولا: تعريف السلطة التقديرية	60
ثانيا: الرقابة على شرعية القرارات الإدارية في حال السلطة التقديرية	61
الفصل الثاني: المسؤولية عن أعمال الضبط الإداري للإدارة المحلية	66
المبحث الأول: مسؤولية الإدارة المحلية عن أعمال الضبط الإداري على أساس الخطأ	68
المطلب الأول: الخطأ المرفقي كأساس لمسؤولية هيئات الضبط الإداري المحلية	68
الفرع الأول: تمييز الخطأ الشخصي عن الخطأ المرفقي وتحديد الأفعال التي تكون الخطأ المرفقي.	69
أولا: تمييز الخطأ الشخصي عن الخطأ المرفقي	69
ثانيا: الأفعال التي تكون الخطأ المرفقي	71

الفرع الثاني: تقدير الخطأ في أعمال هيئات الضبط الإداري	72
أولا: المسؤولية الإدارية عن القرارات الإدارية غير المشروعة	73
ثانيا: الخطأ المرفقي في الأعمال المادية	78
المطلب الثاني: الضرر وعلاقة السببية	80
الفرع الأول: الضرر	81
أولا: شروط الضرر	81
ثانيا: أنواع الضرر الموجب للمسؤولية هيئات الضبط الإداري	83
الفرع الثاني: علاقة السببية	84
أولا: النظرات التي تكشف العلاقة السببية	85
ثانيا: حالات الإعفاء أو التخفيف من المسؤولية القائمة على الخطأ	85
ثالثا: تقدير التعويض في المسؤولية على أساس الخطأ	88
المبحث الثاني: مسؤولية الإدارة المحلية عن أعمال الضبط الإداري دون خطأ	89
المطلب الأول: أساس المسؤولية بدون خطأ	90
الفرع الأول: على أساس المخاطر	90
الفرع الثاني: مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة	94
المطلب الثاني: حالات المسؤولية دون خطأ وتقدير التعويض فيها	95
الفرع الأول: حالات المسؤولية على أساس المخاطر	96
أولا: المسؤولية عن الأشغال العامة والأنشطة الخطرة	96
ثانيا: مسؤولية هيئات الضبط الإداري عن إصابات العمل	98
الفرع الثاني: حالات مسؤولية الإدارة عن الأضرار نتيجة نشاط مشروع	100
أولا: امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية	100
ثانيا: التعويض عن القانون	101
ثالثا: التعويض عن الأضرار الناتجة عن التدابير الإدارية غير المشوبة بخطأ	104
الفـــرع الثـــالث: حالات الإعفاء من المسؤولية القائمة بدون خطأ وتقدير التعويض عنها	105

أولا: حالات الإعفاء أو التخفيف من المسؤولية القائمة بدون خطأ	105
ثانيا: التعويض عن مسؤولية هيئات الضبط الإداري دون خطأ	107
الخاتمة	114
قائمة المراجع	117
الفهرس	132